منظمة العفو الدولية، مركز حقوق الإسكان وعمليات الإخلاء،
ومحامون زمبابويون من أجل حقوق الإنسان

*إن 200 جماعة أفريقية ودولية لحقوق الإنسان ومنظمة للمجتمع المدني، إذ لاحظت بقلق بالغ تفاقم الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان في زمبابوي، قد التقت لدعوة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى التحرك.*

فعلى مدار الأسابيع الأربعة المنصرمة، قامت حكومة زمبابوي بتنسيق عملية واسعة النطاق للإخلاء القسري لعشرات الآلاف من تجار التجزئة غير الرسميين والعائلات من مستوطنات غير رسمية كانوا يعيشون فيها. وتخلل عمليات الإخلاء القسري هذه حرق للمنازل وتدمير للممتلكات. وجرى بصورة تعسفية اعتقال العديد من الأشخاص واحتجازهم وفرض غرامات عليهم واختطافهم و/أو ضربهم. ولا تزال هذه الممارسات مستمرة، بينما يفلت مرتكبوها من العقاب.

إن عشرات الآلاف من الأشخاص يعيشون الآن بلا سقف فوق رؤوسهم – في فصل المطر – ودونما فرصة للحصول على المأوى أو الطعام أو الماء النظيف بصورة كافية. ولم يتلق هؤلاء الأشخاص، ولدى العديد منهم احتياجات خاصة، أية رعاية. ويواجه آلاف الأطفال والشيوخ والمرضى خطر الإصابة بالأوبئة، وفي بعض الحالات، الموت والجوع والاضطرار إلى شرب الماء غير النظيف. وبعض ضعاف البنية من هؤلاء أخذوا يموتون فعلاً.

إن التدمير الكامل وبالجملة للمنازل ومصادر العيش، الذي يقدَّر أنه قد طال نحو 200,000 شخص حتى الآن، يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما يشكل اعتداء يثير القلق على الكرامة الإنسانية. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لأفعال حكومة زمبابوي، التي نفذتها دونما سابق إنذار أو إجراء قانوني سليم أو ضمان بتقديم السكن البديل الكافي. إننا ندين هذا بأشد العبارات.

وعلى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ، بما في ذلك المفوضية العليا لحقوق الإنسان، أن لا يبقيا صامتين في وجه مثل هذه الانتهاكات الفظيعة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وحيال هذا البؤس الإنساني المريع. ونحث رئيس الاتحاد الأفريقي وجميع الدول الأعضاء على معالجة الوضع في زمبابوي كقضية عاجلة في اجتماع الجمعية العامة المقبل في ليبيا، ما بين 4 و6 يوليو/تموز. وبالمثل، يتوجب على الهيئات المعنية في الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن والأمين العام، التحرك بشأن بواعث القلق الخطيرة التي أثارها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالإسكان الكافي بالعلاقة مع الانتهاكات المستمرة على نطاق هائل لحقوق الإنسان في زمبابوي.

إن من غير الجائز للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مواصلة التخلي عن مسؤوليتهما حيال أرواح شعب زمبابوي.
ونحث جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على ضمان أن تقوم الهيئات المعنية التابعة للمنظمتين بما يلي:

- القيام بتدابير فورية وفعالة – تتماشى مع صلاحياتها- لضمان وضع حد لعمليات الإخلاء الجماعي القسرية وتدمير مصادر العيش في زمبابوي، بما في ذلك الإدانة العلنية لهذه الانتهاكات.
- دعوة حكومة زمبابوي إلى ضمان حصول جميع من أصبحوا بلا مأوى في الوقت الراهن نتيجة لعمليات الإخلاء الجماعية القسرية على معونات الإغاثة الفورية الطارئة.
- دعوة حكومة زمبابوي إلى احترام حق جميع الضحايا في الإنصاف، بما في ذلك إمكان التقاضي والحصول على التعويض، شاملاً رد ما فقدوه وإعادة التأهيل والتعويضات المالية والإرضاء والضمانات بعدم تكرار ما حصل.